

## تدريس حقوق الإنسان

الأستاذ الدكتور / محمد نور شحاته

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات كلية الحقوق - جامعة القاهرة

[nour\\_sh1@hotmail.com](mailto:nour_sh1@hotmail.com)

## الفهرس

رقم الصفحة

١	-----	مقدمة
٢	-----	أثر التعليم في تكوين الإنسان
٥	-----	مضمون تدريس حقوق الإنسان
٦	-----	مدى التلازم بين حقوق الإنسان والديمقراطية
٧	-----	تدريس حقوق الإنسان في مجتمع نام
٨	-----	تدريس حقوق الإنسان والإسلام
٩	-----	مجالات تدريس حقوق الإنسان
١٠	-----	تدريس حقوق الإنسان كمادة مستقلة

## مقدمة

إن معرفة الإنسان لحقوقه يعد حقاً من حقوقه الطبيعية وذلك بناء على حقه في التعليم الذي أقرته له كثير من الوثائق الدولية؛ ولما كان الأمر كذلك تعين أن يكون تدريس حقوق الإنسان محققاً لأكبر قدر من ضمان احترامها في ظروف معينة ودافع معين بمعنى أن يتلائم تدريسها مع ظروف وواقع المجتمع الذي تدرس فيه: ولأجل ذلك ينبغي الأخذ في الاعتبار الظروف الحضارية والتعليمية في العالم العربي وهنا لا بد لنا أن نناقش أثر التعليم في تكوين الإنسان مدى التلازم بين حقوق الإنسان والديمقراطية وعوامل التنمية والإسلام؛ ما هي المبادئ التي يجب أن يهتدي بها في تدريس حقوق الإنسان؛ ما هي مجالات تدريس حقوق الإنسان.

## أثر التعليم في تكوين الإنسان

وجه الدكتور طه حسين نقداً شديداً للسياسات التعليمية التي تجهل هدفها الرئيسي "محو الأمية" فيرى أن مثل هذه النظم تكون إنساناً ينشأ ضعيف العقل؛ فاسد الرأي؛ مشوه التفكير؛ عاجزاً عن الفهم والحكم؛ مستعد للتأثر بكل ما يلقى إليه وهذا النوع من الشباب خطراً على نفسه وعلى أمته. وشن الدكتور طه حسين هجوماً على نظم التعليم التقليدي وأثرها في تكوين الإنسان؛ وأشار إلى أسلوب التلقين وعيوبه؛ وأن الامتحانات أصبحت غايات تنتشد لذاتها ويصف استحالة المدرسة والمؤسسات التعليمية الأخرى إلى مصنع بغيض يهئ الطلاب للامتحان ليس غير وما رأيك في الصبي الذي ينشأ على اعتبار الوسائل غايات والغايات وسائل؛ فيفهم الأشياء فهماً مقلوباً ويحكم عليه حكماً معكوساً؟

ويصدر دراسة للدكتور زكي نجيب محمود؛ لملاح الفكر العربي؛ وبعد أن أشار إلى الأوجه الإيجابية ومن بينهما سحر اللغة وجمال التعبير تناول بالتفصيل السلبيات وصادها في نظم التعليم وذلك حسب التفصيل الآتي:

١- طغيان اللغة على الفكر؛ يقول الكاتب " أن اللغة الجميلة الفاتنة يكون لها سحرها ما دمنا نقف منها عند حدود فنونها؛ ولكنها تتقلب على ما يشبه بالمخدر إذا جعلناها حجاباً يحجب عنا وراءها؛ وبعد أن أشار إلى أمثلة من التراث القديم والحديث عن طغيان الاهتمام باللغة قال (أنه لا بد أن نجعل من اللغة أداة لا غاية في ذاتها فتضيف فكراً إلى أدب. ٢- طغيان الكلمة على الفعل؛ ويتصل بما تقدم أثر آخر يبينه الدكتور زكي نجيب محمود قائلاً "أن عصرنا تحول من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء؛ فإذا أريد للأمة أن تكون معاصره فإن ذلك يكون بالعمل في دنيا الصناعة" ويشير الكاتب إلى ما تلخصه خلال بعض بحوثنا عن التعليم من اهتمام باللغة وندرة الاهتمام بتحليل قضايا الفكر والإعداد لمواكبة احتياجات العصر فيقول "كان المبدأ في التعليم أن يكون مداراة إعادة الموروث وتحليله وشرحه فنتج عن ذلك أن كان مفهوم العلم هو الدراسة بما ورد في الكتب ويسأل السائلون لماذا لا نسهم في دنيا العلوم بإضافات إلا القليل؟ والجواب واضح وهو أن المبدأ القديم في العلم والتعليم لم يغيره مبدأ جديد.

ولا يخفى عن أن أثر هذا التعليم في تكوين الإنسان ومن المتصور أن يسوء الأمر إلى حد ينفصل فيه الشكل عن المضمون فإذا ما نشأ الفرد على الاهتمام بالكلمة دون الفعل؛ وعلى الاهتمام بجمال وروفق ما يقول دون الاهتمام بمضمونه؛ فإن الشكلية فعلت على قوله وسلوكه وإذا ما انتشر هذا النمط بين فئة من الناس فإن السلوك يفقد حديثه ويصبح القول بديلاً للعمل والإنجاز. وما من شك في أن الأمر في حاجة إلى إعادة النظر وقد أن الأوان للتساؤل عن الخصائص والقيم التي تريد أن تغرسها في الإنسان العربي وبمعنى آخر ما هو مضمون تدريس حقوق الإنسان.

### مرض التلقين:

السمة الغالبة على التعليم في الدول العربية هي الصبغة التلقينية وهذا حري أن يجعل المادة الملقنة جامدة لا حياة فيها لا يعنى في ذلك أن تكون لهذه المادة قيمة حياتيه أو أبعاد للواقع الملموس؛ التعليم يعانى؛ على هذا مرض التلقين والسمة على هذا التعليم التلقيني هي طنطنة الكلمات دونما قدرة على نقل مفاهيم معينه وبإتباع هذه الطريقة التلقينية لا يفعل الدارسون شيئاً سوى الحفظ الآلي لما يلقنون وأكثر سواء من هذا تحولهم إلى "أوعية" يملؤها المدرس وعلى هذا النحو يصبح التعليم عملية "إيداع طرفاها مدرس مودع ودارسون مودع فيهم و بدلاً من قيام علاقة اتصال بين هذين الطرفين تقوم علاقة من نوع آخر وهي أن يصدر المدرس البيانات ويودع من الودائع التي يستقبلها ويحفظونها عن ظهر قلب

ويأخذون في ترديدها. هذا هو المفهوم التقني للتعليم حيث حيز الفعل المسموح به للدارسين هو فقط بمقدار ما يستطيعون من استقبال وحفظ و تخزين للودائع ولدي الدارسين أيضاً الفرصة الكاملة بلاشك في أن يصيخوا الجامعين أو حتى قوائم عرض للأشياء المخزونة فيهم ولكن برؤية أخرى تترك أن الناس أنفسهم هم الذين يجمدهم انعدام روح الإبداع والتعبير ونقص المعرفة في ظل هذا النظام الذي يوصف في أفضل الأحوال بأنه مضلل فحين ينأى الناس عن التساؤل عن اتخاذ العقل يفقدون الكثير من أدميتهم ولا تتولد المعرفة ؛ إلا بطريق الابتكار والإبداع بطريق التساؤل الدؤوب المثابر ينتهجه الناس في علاقتهم بالعالم وبعضهم البعض.

#### التعليم هبة وليس حق:

في المفهوم التقني للتعليم تعد المعرفة هبة يتفضل بها من يعتبرون أنفسهم أهل المعرفة على من يظنون بهم الجهل المعتم ووصم الآخرين بالجهل المطبق - وذلك إحدى ركائز أيدلوجية القهر بفضل التعليم والمعرفة عن كونها أدائين للتساؤل - ويقدم المدرس نفسه على أنه الآخر الذي لا غنى عنه ويبرر وجوده عن طريق اعتبار الآخرين ذوي جهل عميم ويقبل الدارسون مثلهم في ذلك مثل العبد المعيب في المحاور الجهلية - حقيقة جهلهم كمسوخ لوجود المدرس ولكنهم على النقيض من العبد - لا يدركون في أي وقت أنهم يعلمون المدرس.

#### التعليم العربي يساعد على انتهاك حقوق الإنسان:

التعليم التقني في الدول العربية يساعد على انتهاك حقوق الإنسان الإبقاء على التنافس عن طريق الممارسات والأوضاع الآتية والتي تعكس بدورها مدى انتهاء حقوق مجتمع بأسره:

- أ- المدرس يعلم والدارسون يعلمون.
- ب- المدرس يعرف كل شي والدارسون لا يعرفون أي شيء.
- ج- المدرس يفكر؛ والدارسون هم موضوع التفكير.
- د- المدرس يتحدث؛ والدارسون ينصتون في خشوع.
- هـ- المدرس ينظم والدارسون ينظمون.
- و- المدرس يختار ويفرض اختياره والدارسون يخضعون لهذا الاختيار.
- ز- المدرس يفعل والدارسون يتخيلون أنهم يفعلون بوجي فعله.
- ح- المدرس يختار موضوع درسه والدارسون "الذين لم يؤخذ رأيهم فيما يدرسون و يلتزمون بهذا الاختيار "
- ط- المدرس يخلط بين سلطة المعرفة وبين سلطة المهنة والتي يضعها في معارضة حرية الدارسين.
- ي- المدرس هو "الفاعل" في هذا النظام التعليمي بينما الدارسون لا يعدون كونهم مفعول هذا النظام.

وليس غريباً مع وجود هذا النوع من التعليم أن يعد الناس مجرد أشياء تسهل السيطرة عليها وتوجيهها لإنشاء المسيطرون وكلما ازداد الدارسون إغراقاً فيما "يودع" فيهم كلما اضمحل لديهم الوعي النقدي الذي كان من الممكن أن يبرز لو تداخلوا في علاقة ومع هذا العالم بغية تغييره وأيضاً كلما ازداد هؤلاء الدارسون قبولاً للدور السلبي المضروب عليهم. كلما وجدوا أنفسهم منساقين لقبول العالم على أوضاعه وللتسليم بفكره انفصال وتشثيت الواقع.

وللتعليم التقني السائد في الدول العربية قدره على تحجيم بل وحتى إبطال القدرة الإبداعية لدي الدارسين وظهور البلاهة الفكرية لديهم بقدر يخدم غايات الحكام الذين لا يرون من مصلحتهم أن تكشف حقيقة هذا العالم أو أن يعمل أحد على تعبيره. هؤلاء الحكام يتوسلون النزاعات الإنسانية للإبقاء على الأوضاع التي تخدم لصالحهم ول هؤلاء مواقف عدائية - تكاد تكون عزيزية ضد التجريب في حقل التعليم ذلك التجريب الذي يحرك النزاعات النقدية ولا ترضيه النظرية الأحادية للواقع؛ ودائماً ينسد العلاقات التي تربط نقطة بنقطة ومشكلة بأخرى.

#### الدارس العربي متفرج وليس مبدعاً:

يحمل المبدأ التقني للتعليم بين طياته قيام انفصال بين الدارس والعالم فالدارس بمفهوم هذا المبدأ " في " العالم وليس "مع" العالم أو مع الآخرين الدارس متفرج وليس مبدعاً وبهذا المفهوم لا يكون الإنسان كيان واعياً وأنها هو فقط " عقل " خاو مفتوح على مصراعيه ليستقبل بلا نقاش ما يودعه فيه العالم الخارجي من أشياء تتعلق بالواقع هذا المفهوم لا يفرق بين أن يصل الوعي إلى الإنسان وبين أن يصل الإنسان إلى منطقة الوعي بنفسه وضروري جداً أن توضع الفروق بين هذه الأشياء: الأشياء التي تحيط بي يمكن للوعي أن يصل إليها بسهولة ولكنها ليست متمركزة في هذا الوعي فأما مدرك لهذه الأشياء على أنها ليست بداخلي.

## مضمون تدريس حقوق الإنسان

- ١- يجب أن يستند تدريس حقوق الإنسان على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والوثائق الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتالي يجب التركيز على قدم المساواة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية كذا على الحقوق الفردية والجماعية كما يجب الاعتراف بأن جميع حقوق الإنسان قابلة للتجزئة.
- ٢- يجب أن يتضمن صياغة حقوق الإنسان الخبرة التاريخية ومساهمات جميع الشعوب لا سيما فيما يتعلق بالمشاكل المعاصرة الكبرى كتحديد المصير وجميع أشكال التمييز والاستغلال.
- ٣- يجب أن يستهدف تدريس حقوق الإنسان إلى:
  - أ- تعزيز مواقف التسامح والاحترام والتضامن الملازم لحقوق الإنسان.
  - ب- التعريف بإبعاد حقوق الإنسان القومية والدولية والتنظيمات القائمة.
  - ج- العمل على إمام المواطن بالطرق والوسائل التي يمكن بها ترجمة حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية وسياسية على المستويين القومي والدولي.
- ٤- يجب أن يكون الغاية من تدريس حقوق الإنسان ليس فقط العمل على أن يكون الإنسان مدركاً لحقوقه؛ بل يجب أن تغرس في نفس الوقت احترام حقوق العبد.
- ٥- يجب التركيز على إبراز العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان من جهة وبين التنمية والسلام بما في ذلك ضمناً نزع السلاح من جهة أخرى.
- ٦- يجب أن ينظر إلى حقوق الإنسان على أنها من مظاهر المسؤولية المهنية والأخلاقية والاجتماعية في جميع حقوق البحث والدراسة والتدريس والعمل.
- ٧- يجب أن نهتم في تدريس حقوق الإنسان بالتركيز على أن نظاماً دولياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أمر جوهري لتمكين الشعب بأكمله من التمتع بحقوق الإنسان وتطوير وتسهيل التربية في مجال حقوق الإنسان في جميع المستويات وفي جميع الدول.
- ٨- يجب تدريس حقوق الإنسان على جميع مستويات نظم التعليم وكذلك داخل الأسرة وعلى الدول أن تسعى جاهدة لتحسين وتوسيع نطاق التربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان وأن تتعاون لهذا الغرض.
- ٩- لا يكفي القيام بالتعليم والتربية بروح تحترم حقوق الإنسان بل يجب أيضاً تدريس حقوق الإنسان باعتبارها مادة مندرجة في الفرع العلمي المعني وفي حقول خاصة مثل الفلسفة وعلم السياسة والقانون يجب أن تدرس كحلقة مستقلة.
- ١٠- لتمكين مدرس حقوق الإنسان من أن يقوم بواجبه على الوجه الصحيح من الأهمية بمكان سلامته الشخصية وحرية التعبير.
- ١١- و باعتبارنا من الدول الإسلامية يجب ألا تغفل المقارنة بين حقوق الإنسان فالشريعة الإسلامية؛ وحقوقه في القوانين الوضعية لمعرفة الأسس التي يستند إليها الإنسان في الإسلام.

## مدى التلازم بين حقوق الإنسان والديمقراطية

يثار جدل بين حقوق الإنسان والديمقراطية. والديمقراطية بحكم أنها تعبيراً أساسياً عن الأيدلوجية الاجتماعية والاقتصادية وتعني احترام الدولة رأي الأغلبية وبمفهوم المخالفة. فإذا كانت الأقلية تسيطر على نظام الحكم في الدولة فإن ذلك يعني إهدار حقوق الأغلبية وانتهاك حقوقهم بما يعرض أمن الدولة إلى الخطر؛ وإيقاع نظام الحكم في شرك الديكتاتورية وبالرغم من التلازم بين ممارسة الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان إلا أن هذين موضوعان مختلفان في الحقيقة تطبيقاً للتشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان نفترض أن تحترم هذه الحقوق في ظل أي نظام سياسي حتى ولو كان ديكتاتورياً كذلك فإن التجربة العملية في دول العالم الثالث تشير إلى أن انتهاك حقوق الإنسان يتم أحياناً في ظل النظم الديمقراطية ومع ذلك يظل النضال من أجل الديمقراطية والكفاح من أجل إقرار حقوق الإنسان أمرين مترابطين في التجربة العملية لكثير من الشعوب وهو ما لا يمنع من اعتبار حقوق الإنسان أكثر شمولاً من الناحية النظرية وكل ذلك يفيدنا في التركيز على أن تدريس حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في مناخ ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في أي نظام لابد و أن يمر بمعرفة الإنسان لها الأمر الذي لا يتسنى إلا بالتعليم.



## تدريس حقوق الإنسان في مجتمع نام

الأمر الذي لا شك فيه أن تطبيق حقوق الإنسان في مجتمع ما، إنما يندرج تحت شكل النظام السياسي في هذا المجتمع ونوع الأيدلوجية التي يتبناها ومن المسلمات البديهية أن الدول العربية لم تأخذ بنفس النظام السياسي ولم تتبع نفس نموذج التنمية الاقتصادية وأحيانا لم تأخذ بنفس المفاهيم فيما يتعلق بالأولويات التي تعطيها للأوجه المختلفة لحقوق الإنسان ولأجل ذلك يمكن أن نجمل أهم أسباب القصور في احترام حقوق الإنسان اختلاف النظم السياسية والمعارضات الأيدلوجية الخلفية القبلية لبعض النظم السياسية؛ حده الفوارق الطبقيّة الثورات القومية والحروب الاستعمار الجديد وركائزه الاقتصادية التمييز العنصري والإبادة الجماعية والقهر الثقافي؛ التخلف الثقافي العامل الديني وهنا ينبغي مراعاة أبعاد الحياة الروحية في المنطقة أو محاولة الملائمة بين الحقوق المنصوص عليها في إعلان الحقوق العلماني والمسلمات الدينية في المجتمعات العربية.

## تدريس حقوق الإنسان والإسلام

أخذ على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تأثيرها بالمفهوم الغربي لحقوق الإنسان الذي ينطلق من فكرة أن الإنسان هو الكائن الفريد في الطبيعة التي يمتلك الوعي وأنه ينبغي أن يكون حراً وبالتالي مسؤولاً لحقوق الإنسان بهذا الأسلوب تنطلق من الطبيعة الإنسانية.

والأمر خلاف ذلك تماماً في الإسلام فالإنسان ليست له أية حقوق لأن كل الحقوق تعود إلى الله وحقوق الإنسان هي انعكاس لحقوق الله والإنسان لا يستطيع بالتالي أن يحقق حريته إلا بخضوعه إلى الله والإسلام ليس ديناً فقط إنه أيضاً منهجاً لتنظيم الحياة الاجتماعية وتعاليمه تتناقض مع بعض نصوص الإعلان العالمي والمعاهدتين الدوليتين لحقوق الإنسان. ولهذا أثارت المملكة العربية السعودية في مذكرتها حول " العقيدة الإسلامية وحقوق الإنسان " التي وجهها إلى المنظمات الدولية ثلاث نقاط تمثل تحفظاً على المادتين ١٦؛ ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتعلق بوجه خاص باستحالة أن تتزوج المرأة المسلمة من غير المسلم أو بإمكان أن يغير المسلم دينه ولأجل ذلك؛ يجب أن يراعى مدى تطبيق الشريعة الإسلامية في الدول العربية ففي الدول التي تعتبر الشريعة فيها هي المصدر الوحيد لا ينتظر أن نجد تدريس لحقوق الإنسان بأسلوب يخالف العقيدة الإسلامية الأمر الذي يعتبر مخالفاً للنظام العام ويكون الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان الصادر في سبتمبر سنة ١٩٨١ هو المرجع في تدريس حقوق الإنسان في هذه الدول وفي الدول الأخرى التي ينص دستورها على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي أو على أن الإسلام هو دين الدولة فإن تعليم حقوق الإنسان لا يكون بالضرورة داله على التناول الإسلامي لدراستها ولكن لا يعني ذلك تجاهلها.

## مجالات تدريس حقوق الإنسان

صار جدل تدريس حقوق الإنسان كمادة مستقلة أو دمجها في مواد أخرى تتناسب مع مبادئها إلا أن اختلاف وتشعب النظم التعليمية لا تسمحان بتأييد أحد الاتجاهين على إطلاقه بالإضافة إلى أن الظروف المحلية والإمكانيات المادية والبشرية قد تفرض إحدى الطريقتين. تدريس حقوق الإنسان كمادة مندرجة؛ في مختلف الجامعات العربية في إطار المواد التي تدرس بكليات الحقوق وكليات العلوم السياسية وكليات الشريعة والقانون وأهم هذه المواد التي تتضمن حقوق الإنسان مواد القانون الدستوري والحريات العامة والقانون الدولي العام وهناك مواد أخرى لا تتناول حقوق الإنسان في مجملها ولكن عليه أن يتناول واحداً أو أكثر من هذه الحقوق وهذا هو الحال فيما يتعلق بمواد القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية.

## تدريس حقوق الإنسان كمادة مستقلة

يتم تدريس حقوق الإنسان في بعض الجامعات العربية كمادة مستقلة إلا أن تدريس هذه المادة دون المستوى المأمول لأنه لا يمس إلا فئة قليلة من الطلبة لأن المادة اختيارية من جهة ولأن عددهم على مستوى الدراسات العليا قليل جداً في غالبية الدول العربية كما أن فاعليه مثل هذا التدريس ومضمونه تتوقفان على شخصية الأستاذ وميوله وحساسية الطلبة تجاه حقوق الإنسان.

وتفرض الدراسة الجدية والمنتجة ومن ثم الناجحة في إقرار نشر حقوق الإنسان تخصيص مادة مستقلة وذلك بالإضافة إلى تدريسها في مختلف المواد القانونية كمادة مندرجة. أما فيما يتعلق بالبحوث في مجالات حقوق الإنسان فإنها هي الأخرى لم تخط بعد بالاهتمام الكافي في غالبية المؤسسات الجامعية ولو أن بعض الأبحاث القيمة تتعرض لها بصورة ثانوية ومندرجة لعلاقات موضوعاتها بمجال حقوق الإنسان والحريات العامة كالتنظيم النقابي وحق الإضراب ومراقبة دستورية القوانين. ولا ينبغي أن تقف الدراسة عند الجانب النظري بل تمتد إلى الجانب التطبيقي وأقصد كيفية تطبيق وتفسير هذه الحقوق في الدول الغربية والشرقية؛ فكل من الكتلتين تدعي احترام هذه الحقوق وفقاً لتفسيرها لها؛ ويبدو أحياناً ذلك التفسير مجافياً للعقل والمنطق ويذهب بجوهرها ويحاول القائمون بالتدريس إظهار النتائج المترتبة على كل تفسير إذا كانت إيجابية أم سلبية.

ومن ناحية أخرى لا يكفي أن يعرف الدارس ما سبق؛ بل يجب أن يدرس بصفة خاصة الوسائل الكفيلة بتحقيق الحماية والاحترام اللازمين لهذه الحقوق ضد أي اعتداء عليها سواء وقع من جانب الأشخاص خاصة في أية صورة من صور الاستقلال مثلاً أو من جانب الدولة ذاتها ومؤسساتها المختلفة ومن الجدير بالذكر أن أدرجت بعض الجامعات العربية برامج دراسات القانون أو العلوم السياسية بها دروساً في الحريات العامة تبحث فيها الجوانب الفلسفية والدستورية لحقوق الإنسان نجد مثلاً على ذلك في الدروس التي تلقى بكلية الحقوق في الجامعات المصرية ولبنان والمغرب والجزائر تتضمن تعليم الحريات العامة أشار إلى الأساس الفلسفي والاقتصادي والسياسي للحريات العامة ودراسات متعمقة للنظام القانوني للحريات العامة في الجزائر كما أنه من الجدير بالذكر أن نذكر بأن أكثر من مادة دراسية بكلية الحقوق في الجامعات العربية يمكن أن تكون موضع إشارة إلى حقوق الإنسان على المستوى الوطني نجد مثلاً ذا دلالة في المادة الاختيارية بدبلومات الدراسات العليا في القانون الجنائي في جامعات عين شمس وعنوانها "الحريات العامة من وجهة نظر القانون الجنائي" ولكن كل هذه الدراسات تتم عن طريق المصادفة وليس مرتبط بخطة عملية تتفق وواقع الإنسان العربي وهنا ينبغي أن يدرس الطالب في السنة الثانية والثالثة بالجامعة وخاصة في كليات الحقوق.

البرنامج التالي:

- أولاً : الأصول التاريخية لحركة حقوق الإنسان.
- ١- حركة القانون الطبيعي في العصور الوسطى.
- ٢- الاشتراكية والحقوق الاقتصادية والثقافية.
- ٣- الشرائع السماوية - حقوق الإنسان.

ثانياً: تحديد المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي:

- ١- مجتمع الأمم وحماية الأقليات.
- ٢- منظمة العمل الدولية والمعايير الأساسية للعمل.
- ٣- هيئة الأمم: والاتفاقيات المتعلقة بصيغة سائر أشكال التفرقة العنصرية والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية.
- ٤- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثالثاً: المسائل التنفيذية والتطبيقية:

- ١- المعايير الدولية والقانون الداخلي.
- ٢- الاختلاف حول الرقابة القضائية.
- ٣- مشكلة أعمال السيادة.
- ٤- انتهاك الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

يعطي هذا البرنامج فكرة عامة حول إشكالية حقوق الإنسان بأن في سياقها التاريخي والمقارنة ويجرى إعطاء اهتمام خاصاً للمنظمات العربية المعينة مع التركيز على تجارب المجتمعات الأخرى في هذا المجال - وأخذ ما يتلاءم وظروف المنطقة العربية.